محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث

*حسين عمر لطفي الخزاعي**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، استخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لأفراد مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين بمراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبلغ عددهم (77) أخصائياً ومشرفاً اجتماعياً. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة خاصة وتطويرها، تكونت من (26) فقرة، موزعة على أربعة اجزاء، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمّها:

- شكل المستوى التعليمي بكالوريوس الترتيب الأول، يليه مستوى الدبلوم المتوسط ثم الثانوية العامة. واحتل تخصص الخدمة الاجتماعية الترتيب الأول، يليه تخصص العلوم التربوية، واحتل المسمى الوظيفي "مشرف اجتماعي" الترتيب الأول، ربع العاملين لم يحصلوا على دورات تدريبية، وثلث العاملين عملوا في مكان واحد، والباقون عملوا في أكثر من مكان.
- تقديم المشورة الفنية اللازمة لمن يطلبها من متلقي الخدمة أو الزملاء في العمل، والمساعدة في إكساب العاملين بالمؤسسة الخبرات والمهارات اللازمة للقيام بدورهم المهني، وتسجيلات الحالات الجديدة وتصنيفها، حققت معدلات مرتفعة في الأدوار التي يقوم بها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، في حين كانت الأدوار التي يقومون بها في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بالعمل وتنظيم برامج ودورات تدريبية للارتقاء بمستوى العاملين في المؤسسة درجة متوسطة.
- تدني الرواتب والحوافز والعلاوات، وعدم وضوح المسمى الوظيفي، واكتظاظ النزلاء، وعدم الاستقرار الوظيفي وكثرة التنقلات، وبعد مكان العمل عن مكان الإقامة، تعد المحددات الرئيسة للممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث.

الكلمات الدالة: محددات، الممارسة المهنية، الأحداث.

المقدمة

الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية، وهي قاعدة منتقاة من العلوم الاجتماعية، والإنسانية، وتسعى دوماً إلى الارتقاء بمستوى القاعدة العلمية لتقديم خدمات ناجحة للمستفيدين، ترتبط بتحسين نوعية الحياة، والوقاية من الوقوع في المشكلات، أو مواجهة الموجود منها، وفي هذا تأكيد على الهدف الوقائي، والعلاجي الذي تسعى المهنة لتحقيقه.

وتعد الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي من أبرز مجالات الممارسة في الخدمة الاجتماعية، تتم في مؤسسات الدفاع الاجتماعي سواء أكانت تلك المؤسسات إصلاحية أو مؤسسات عقابية، وينهض الأخصائيون الاجتماعيون بالكثير من المسؤوليات نحوها، لتحقيق أهداف وقائية، وعلاجية وتنموية من خلال حماية المجتمع ضد ظاهرة الإجرام والانحراف التي ترتكب من قبل الأحداث، والتعرّف إلى خصائص الأحداث المجرمين، والمنحرفين[1].

وتهدف الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها: تعزيز قدرات حل المشاكل لدى الناس الذين تتعامل معهم، وتحسين السياسات الاجتماعية في المجتمع[2]. والممارسة المهنية يجب أن تركز على مهارات الأخصائي الاجتماعي سواء التفاعلية أو التحليلية، وخاصة مهارته في تنمية العلاقة بينه، وبين الوحدات التي يتعامل معها (الفرد، الجماعة، المنظمة–المجتمع) والبيئة المحيطة بهم[3].

يحظى الأحداث بأهمية بالغة في المجتمع؛ نظراً لما لهم من أهمية، وأثر كبير في تطور مجتمعاتهم، وتحقيق أهدافها المستقبلية في الرقي، والتقدم. لهذا السبب أولت المجتمعات اهتماماً كبيراً، وعناية فائقة لأحتياجات الأحداث، ومتطلباتهم، فجندت العلماء، والباحثين، والمؤسسات للبحث في قضايا الأحداث، ومشكلاتهم، من نواحٍ؛ اجتماعية، وتربوية، ونفسية، ووضعت الخطط من أجل الوصول بهم إلى الوضع الأمثل في المجتمع، الذي يكفل وصولهم إلى أقصى ما يمكن من نمو متوازن صحيح؛ لضمان مساهمتهم مساهمة إيجابية فاعلة في

* قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2012/3/1، وتاريخ قبوله 2012/6/21.

أجري هذا البحث بدعم من جامعة البلقاء التطبيقية في أثناء إجازة التفرغ العلمي الممنوحة للباحث خلال العام الدراسي 2012/2011.

©2012 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مستقبل الوطن، والمجتمع[4].

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الزيادة المستمرة في عدد حالات الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث في الأردن حيث كان العدد (4258) جريمة، وجنحة في عام 2009، ارتفعت إلى (4573) جريمة، وجنحة في عام (2010)، وتشكل نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث (8.57%) من إجمالي عدد الجرائم، والجنح التي جرت في الأردن في عام (2010) التي بلغت (53362) جريمة وجنحه[5]. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الأحداث الذين يعودون لارتكاب الجرائم تبلغ (20%) من إجمالي الأحداث الموقوفين في مراكز الرعاية[6]. وهذا يؤكد وجود محددات تؤثر في فاعلية تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين للبرامج، والنشاطات المتعلقة بمجال عملهم في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، وتعدّ هذه مشلكة تستحق تسليط الضوء عليها، ومعرفة هذه المحددات لوضع الاقتراحات، والحلول المناسبة لمواجهتها، بما يضمن تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين لعملهم، وتأهيل الأحداث لضمان عدم عودتهم لممارسة السلوكيات الجرمية بعد الإفراج عنهم، وتسهيل دمجهم في المجتمع، فحدث اليوم ربما يكون مجرم الغد إن لم تقدم إليه يد المساعدة؛ لانتشاله من الظروف التي يعيش فيها، ويعاني من ضغوطها، وستكون النتيجة أنّه ينزلق إلى مسالك الجريمة، والانحراف، وفي هذا تهديد لسلامة المجتمع، وأمنه، واستقراره.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والوظيفية، للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
2- معرفة الأدوار المهنية التي يمارسها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث.
3- كشف المحددات التي تؤثر على الدور الذي يقوم به العاملون وتحدّ من فعاليتهم في العمل، والتواصل مع الأحداث.
4- تقديم المقترحات التي تساعد في التغلب على المحددات التي تواجه العاملين، وتحدّ من فعاليتهم في العمل، والتواصل مع الأحداث.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- أهمية الفرد في المجتمع الذي يؤدي وجوده في المجتمع إلى العمل، والتطوير، والمساعدة في مجالات الحياة كافة، وإذا كان الفرد غير سوي، وشاذاً في سلوكياته، وخارجاً عن قيم المجتمع، وعاداته، وتقاليده ويرتكب الجرائم؛ فإن وجوده سيشكل عبئاً وخطراً على النسيج الاجتماعي.
- الإثراء المعرفي للخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
- معرفة الاستراتيجيات التي يتعامل بها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث مع الأحداث، ومدى نجاح هذه الاستراتيجيات في تعديل سلوك الأحداث، ودمجهم في المجتمع حتى لا يعودوا لممارسة السلوكيات الجنحية والإجرامية في المجتمع.
- تطوير الاستراتيجيات التي ينفذها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث لضمان نجاح هذه الاستراتيجيات في تعديل سلوك الأحداث ودمجهم في المجتمع، حتى لا يعودوا لممارسة السلوكيات الجنحية والإجرامية في المجتمع.
- الخروج بتوصيات، ومقترحات تفيد المسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية لوضع سياسات وبرامج تساعد في التغلب على المحددات التي تؤثر على الدور الذي يقوم به العاملون في المراكز للتواصل بشكل فعال مع الأحداث.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

المحددات: مجموعة من العوامل التي تؤثر في عمل الأخصائي الاجتماعي والعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث وتعرقل نجاحهم في العمل.

الأخصائي الاجتماعي: الشخص الذي يمارس أنشطة مهنية، أو عمليات ومجهودات منظمة ذات صبغة علاجية، ووقائية، وإنمائية تقدم إلى أفراد المجتمع، وتهدف إلى مساعدتهم كأفراد، أو جماعات، أو مجتمعات بقصد الوصول إلى حياة كريمة، تسودها علاقات طيبة، ومستويات اجتماعية، تتماشى مع رغباتهم وإمكاناتهم[7].

وبناء على أهداف هذه الدراسة فإن الباحث يقترح تعريفاً إجرائياً للأخصائي الاجتماعي بوصفه "الشخص المهني المتخصص في الخدمة الاجتماعية، والمؤهل نظرياً، وتدريبياً، ويتمتع بسمات شخصية، تمكنه من تقديم الخدمات الوقائية، والعلاجية، والتنموية في مجال رعاية، وتربية، وتأهيل الأحداث".

الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية: مقدار ما يُسهم به الأخصائي الاجتماعي أثناء عمله المهني، حيث إنّه يضع الأهداف التي يريد تحقيقها، وكيفية إنجاز هذه الأهداف، والوسائل التي يمكن استخدامها في ذلك، بالإضافة إلى مراجعة

ما قام به من أفعال؛ للتأكد من أن الممارسة المهنية، قد حققت الأهداف المرتجاة [8].

ويقصد بالممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في الدراسة الحالية: البرامج والنشاطات التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في مراكز رعاية وتأهيل الأحداث؛ بهدف إصلاحهم، وتعديل سلوكهم، وإعادة دمجهم في المجتمع، والمحددات التي تؤثر في تنفيذ هذه البرامج.

الحدث: تتفق معاجم اللغة العربية على أن الحدث هو: حديث السن، وشاب حدث أي فتيّ السن[9]. وكلّ فتى من الناس حدث، والأنثى حدثة، وقوم حُدْثَان جمع حدث وهو فتى حديث السن[10]. وتعرف المادة (2) من قانون الأحداث رقم (24) لسنة 1968، وتعديلاته لسنة 2002 الحدث بأنّه "كلّ شخص أتم السابعة من عمره، ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى[11]. ويستند الباحث في هذه الدراسة على تعريف الحدث كما ورد في قانون الأحداث الأردني المعتمد من قبل المؤسسات الرسمية.

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

مهما تتعدد النظريات التي تركز على المهارات الفنية وأهميتها في الممارسة العامة المهنية، فإنّها تتفق على أنّ المهارات تعد من أهم العناصر في ممارسة الخدمة الاجتماعية، كونها تتمثل في ترجمة المعارف والقيم المهنية إلى أفعال وإجراءات توجه نحو إشباع حاجات الناس وحل مشكلاتهم.

ويعتبر جونسون Johnson المهارات عنصراً تطبيقياً يجمع العلوم والقيم معاً ثم يحولهما إلى أحداث وأنشطة معينة كنوع من الاستجابة إلى احتياج معين أو رغبة خاصة[12]. ويرى موراليس وشيفر Morales & Sheafor أن مهارات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية تتضمن الاختيار المناسب للأساليب الفنية للتعامل مع موقف معين أو مشكلة معينة، والقدرة على استخدام وتنفيذ هذه الاساليب بفعالية، وأن اختيار الأساليب الفنية الملائمة يستند على أساس الاستخدام الواعي للمعرفة وتنفيذ هذه المعرفة في إطار نسق القيم السائد سواء الخاص بالقيم المهنية أو القيم المرتبطة بنسق المستفيد من الخدمة[13].

والممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي بمعناها الشامل: هي الانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة حل المشكلة من خلال تحديد أبعادها، وما يجب عمله لمواجهتها، وكيفية ذلك، وبواسطة، من وما النتائج المراد الوصول إليها[14]. والممارسة المهنية التي يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون تماثل العلاج الذي يقدمه الأطباء للمرضى، ولكن الأخصائيين الاجتماعيين يقدمون الأنشطة لحل مشكلات المترددين للعلاج لوقايتهم وتحقيق أهدافهم، من خلال الفهم الواعي للمستفيد كشخص في موقف يهدف للحصول على تغيير مطلوب في شخصيته وفي المواقف والظروف الاجتماعية المحيطة به بصورة متكاملة[15].

ومهما تعددت النظريات التي تناولت جرائم الأحداث، واختلفت في مضمونها إلا أنها انطلقت من أرضية واحدة مشتركة في التفسير؛ فهي تنظر إلى الجنوح على أنه ظاهرة اجتماعية، تتصل اتصالاً وثيقاً بالعلاقات الإنسانية، والحياة الاجتماعية في المجتمع، وهذه الدراسة تركز في إطارها النظري على نظرية الدور التي تعد من أهم النظريات المستخدمة في الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة بصفة خاصة؛ لأنها تفسر التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، وتتناول جنوح الأحداث انطلاقاً من رؤية الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي لأنها تربط الانحراف بالعوامل الاجتماعية، وتفترض أن جميع أفراد المجتمع يتكونون من أنساق فرعية، ويتفاعلون مع بعضهم بعضاً ليكونوا الأسر، والجماعات، والمجتمعات، فكل عنصر من هذه العناصر يؤثر في العناصر الأخرى، وتحقيق الجماعة لأهدافها يتوقف على التكامل والتكيف بين الأعضاء[16]. وأي خلل في سلوك الأفراد المراهقين في الأسر المفككة، يجعلهم أكثر عرضة لسلوكيات العنف، في حين أنّ الارتباط بالوالدين يحمي المراهق من الانحراف وارتكاب الجرائم[17]. كما أنّ مراقبة سلوك الشباب تحت الخطورة، ينقذهم من الوقوع في ارتكاب الجرائم، والانحرافات التي تتركز على الاعتداء (الإيذاء) المقصود، والإدمان على الكحول والمخدرات، والمشكلات الأخلاقية[18].

ويستند الإطار النظري أيضا إلى نظرية العصبة الجانحة التي تفترض أنّ "العصبة الجانحة" هي جماعة مثل أي جماعة أخرى لها تاريخ طبيعي. وقد تطورت بصورة تلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي إليها المراهقون. وتشير هذه النظرية إلى أنّ قيام صراعات شخصية بين أفرادها يؤدي إلى تكتل أفراد كل عصبة، وتكوين تنظيم معين يقدم لأفرادها أسباب حماية حقوقهم، ومصالحهم المشتركة، ويساعد على إشباع بعض الحاجات والرغبات التي حرموا منها خلال العيش مع أسرهم، وبذلك تحولت إلى عصبة جانحة تجمع بين أفرادها أهداف مشتركة ووجهات نظر متشابهة، وولاء تام، وهكذا تنشأ العصبة الجانحة في بيئة اجتماعية معينة لها خصائص ملائمة لظهورها: كغياب الضبط الأسري للأطفال، وازدياد معدلات الجريمة في المجتمع، ووجود الفقر الذي يسهم في خلق الجو المناسب لنشوء الجنوح والجريمة[19].

ونستنتج من هاتين النظريتين (الدور والعصبة الجانحة) أنّ

البيئة لها الأثر الأكبر والفاعلية في بلورة السلوك الجانح. وانها تضعف فاعلية الضوابط الاجتماعية السائدة في ثقافة المجتمع من جهة، وتساعد على ظهور بعض نماذج الشخصية السيئة للأطفال من جهة أخرى. وتأخذ في الاعتبار أن تأثير الأفراد والجماعات على بعضهم بعضاً – سلباً أو إيجاباً– من خلال تفاعلهم الاجتماعي المتواصل، فالتفاعل السلبي يترك انعكاسات سلبية على العلاقات الاجتماعية.

الدراسات ذات الصلة

حظي موضوع انحراف الأحداث باهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مختلف العلوم الاجتماعية، والنفسية، والإنسانية، وفي مختلف دول العالم. وهذه الدراسات ركزت على أسباب ارتكاب الجرائم من قبل الأحداث، وأنواع الجرائم والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية للأحداث، أمّا ما يتعلق بالدراسات التي تناولت الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، فهي نادرة جداً، وإن وجدت فهي لا تتطرق إلى المحددات التي تؤثر في تطبيق الاستراتيجيات، والبرامج من قبل العاملين في مراكز الأحداث، ونظراً لأهمية بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع العاملين في مجال الدفاع الاجتماعي، سيقوم الباحث بعرضها للاستفادة منها في توجيه موضوع الدراسة وإثرائها، وسيتم عرضها بدءاً من الدراسات الأجنبية ثم العربية ثم الأردنية، حسَب سياقها الزمني من الأقدم فالأحدث، وذلك على النحو الآتي:

أجرى ابراموفيتز (Abramovitz)، دراسة بعنوان: المحددات الاجتماعية التي تؤثر على دور الأخصائي الاجتماعي، وتحدّ من فاعليته في مجالات العمل الاجتماعي، كشفت الدراسة التي نفذت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الموقع البنائي لمهنة الأخصائي الاجتماعي في موقف المتوسط بين الاحتياجات المتصارعة لأفراد المجتمع من جهة، ومتطلبات اقتصاديات السوق من جهة أخرى، يحتم عليه أن يكون في وضع المفاضلة بين تكيف المواطنين للظروف المجتمعية المحيطة بهم، وبين تحدياتهم، ومحاولاتهم لتغيير تلك الظروف، ممّا يعرضه باستمرار إلى مواجهة سلسلة من الضغوط الاجتماعية؛ لأحداث التوازن المطلوب بين الجهتين، وتعد عوامل عدم القدرة على التوظيف الفعال للنماذج، والنظريات الأكاديمية التي يتعرض لها الأخصائي الاجتماعي أثناء دراسته الجامعية، ومحاولة تطبيقها في مجال ممارسته المهنية أهم المحددات التي تعرقل سير عمل الأخصائيين بالعمل في المجالات الاجتماعية المتعددة ومن بينها العمل مع الأحداث الجانحين[20].

وفي العراق أجرى (فهمي، 1980)، دراسة بهدف معرفة الأوضاع المهنية للعاملين الاجتماعيين، وسياسة إعدادهم للعمل، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق بين المؤهلات الدراسية للعاملين الاجتماعيين، ومهامهم الوظيفية، وتفوق نسبة الإناث على نسبة الذكور من بين العاملين الاجتماعيين[21].

أمّا دراسة عبد الودود التي أجريت في جمهورية مصر العربية للكشف عن المحددات الاجتماعية لفاعلية الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في بعض المؤسسات الاجتماعية بمدينة المنيا، فقد توصلت إلى أن هناك تعدداً للمسميات الوظيفية للأخصائيين الاجتماعيين، وصلت إلى (14) مسمياً وظيفياً أبرزها مسمى أخصائي اجتماعي، وأن هناك دخلاء على مهنة الأخصائي الاجتماعي، وغير مؤهلين للعمل التنموي في تلك المؤسسات مثل: خريجي كليات العلوم، والتربية، والتجارة، والتربية الرياضية، وأن هناك إجماعاً من قبل الأخصائيين الاجتماعيين على انخفاض مكانتهم الاجتماعية في سلم المهن في المجتمع المصري مقارنة بالمهن الأخرى، وأن معظم الأخصائيين الاجتماعين ينتمون إلى المستوى الاقتصادي المنخفض، والمحدود، ويحرصون على أداء أدوارهم المهنية رغم ما يواجهونه من تحديات، وصعوبات عديدة، تعوقهم عن أداء أعمالهم، وعدم حرص الأخصائيين الاجتماعيين على المشاركة في المؤتمرات، والندوات العلمية، والدورات التدريبية، وورش العمل المتعلقة بعملهم يؤثر على عدم فاعلية دورهم التنموي في العمل[22].

وقام درويش بدراسة هدفت إلى التعرف على معوقات الممارسة المهنية للعاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمدارس في محافظة العاصمة، وشملت الدراسة (180) من العاملين في مجال الأسرة، والمدرسة في التساوي، وكشفت الدراسة أن نسبة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بلغت (17.2%) من العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتشكل نسبة الإناث (66.1%)، وأن (22.2%) منهم المسمى الوظيفي لهم أخصائي اجتماعي، وأبرز نتائج الدراسة تمثلت في عدم وجود مسمى وظيفي متفق عليه للعمل الاجتماعي، مما يجعل المهام الوظيفية له غير واضحة بشكل دقيق. وفي مجال الأسرة، يعتقد الأخصائيون الاجتماعيون أن الأسرة الأردنية، لم تتفهم بعد دور الأخصائي الاجتماعي في حلّ المشكلات الأسرية، وتعتبرها (الأسرة) شأناً عائلياً داخلياً لا يسمح للأخصائي التدخل فيه، أمّا فيما يتعلق بالمدرسة، فإنّ عدم تفهم بعض المعلمين لدور الأخصائي في المدرسة فغالباً ما يقوم المعلم بنفسه بحلّ مشكلات الطلبة، وغالباً ما ينظر للأخصائي الاجتماعي على أنه معلم احتياط. بالإضافة إلى

شعورهم بعدم الاهتمام بدورهم في المدرسة. ولا يتم تأهيل الأخصائيين بعد التخرج في الجامعات، وإشراكهم في الدورات والمؤتمرات التي تسهم في رفع الأداء وتطويره[23].

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة ومنهجها: تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وتعتمد منهج المسح الاجتماعي باستخدام طريقة الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة: يتشكل أفراد مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وقت تنفيذ الدراسة، وعددها خمسة مراكز، وهي: (دار تربية وتأهيل الأحداث إربد، دار تربية الأحداث الرصيفة، دار تربية وتأهيل الأحداث عمان، دار تربية وتأهيل الأحداث معان، دار رعاية تربية وتأهيل الفتيات– أم أذينة).

حدود الدراسة: تجري هذه الدراسة في نطاق الحدود الأساسية الآتية:

1. **المجال البشري:** ويشمل الأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين والعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
2. **المجال المكاني:** اقتصر إجراء هذه الدراسة على مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
3. **المجال الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، والمقترحات التي تؤدي إلى التغلب على هذه المحددات، وتزيد من فعاليتهم في العمل، وتواصلهم مع الأحداث.
4. **المجال الزمني:** تم إجراء هذه الدراسة في مدى زمني بدأ من (2011/10/1 حتى 2012/2/29) ، تم خلالها كتابة استمارة الدراسة وتحكيمها وإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة، وأخذ الموافقة الرسمية من وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ البحث في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لها، وتم جمع البيانات وتفريغها وتحليلها واستخراج النتائج وكتابة التوصيات.

أداة القياس

للحصول على المعلومات، والحقائق، قام الباحث بتطوير أداة لقياس محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث. تكونت من (26) فقرة موزعة على أربعة اجزاء؛ تناول الجزء الأول – الذي اشتمل على (13) فقرة – الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، وتناول الجزء الثاني – الذي اشتمل على (6) فقرات – الأدوار المهنية، وركز الجزء الثالث– الذي احتوى (5) فقرات– على محددات الممارسة المهنية، في حين تناول الجزء الرابع سؤالين مفتوحين يتعلقان بالمشكلات التي تواجه العاملين في مجالات العمل ومراحله كافة، والإجراءات التي تؤدي لرفع مستوى الأداء والتغلب على محددات العمل.

صدق المقياس

للتأكد من صلاحية الاستبانة للدراسة، تم عرضها في مراحل الإعداد على ثمانية محكمين من المتخصصين في مجالات:" علم الاجتماع، علم الاجتماع تخصص جريمة، علم النفس، الشريعة الإسلامية، الخدمة الاجتماعية، القانون، ادارة المؤسسات الاصلاحية، التنمية الاجتماعية) لمعرفة مدى ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة. تم الأخذ بملاحظاتهم التي اتفق (80%) منهم عليها. واتخذت الأداة صورتها النهائية، وأصبحت تتألف من (26) فقرة موزعة على أربعة مجالات.

ثبات المقياس

تم التحقق من ثبات الأداة، وذلك من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج مجتمع الدراسة تكونت من (15) عامل وعاملة من المتخصصين في تربية وتأهيل الأحداث، ولاستخراج ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، وهي درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للأداة (0.86)، الأمر الذي يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بثبات مناسب لأغراض البحث العلمي وتحقق أهداف هذه الدراسة وطبيعتها.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والوظيفية، للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية

1– الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أنّ النسبة الأعلى من المبحوثين من الذكور وتشكّل (89.6%) فيما بلغت نسبة الإناث (10.4%). ومن حيث العمر نجد أن النسبة الأعلى من المبحوثين أعمارهم 35 سنة فما فوق وبنسبة (46.8%) في حين بلغت أدنى نسبة للذين أعمارهم بين 20–24 سنة وتبلغ (5.2%). كما يلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين وتبلغ (74%) في حين بلغت نسبة العزاب (24.7%). وفيما يتعلق

بتوزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي نلاحظ ارتفاع نسبة حملة درجة البكالوريوس (41.6%)، كما يلاحظ وجود نسبة لا بأس بها من ذوي المستوى التعليمي الثانوية العامة والبالغة (16.9%). ومن حيث التخصص الأكاديمي نجد أن النسبة الأعلى من المبحوثين من ذوي تخصص الخدمة الاجتماعية وبنسبة بلغت (36.4%) تليها نسبة تمثيل تخصص العلوم التربوية (14.3%) وفي الدرجة الثالثة علم الاجتماع وبنسبة (13%). ويلاحظ من الجدول وجود عشرة تخصصات تعمل في مراكز تربية ورعاية الأحداث، ثلاثة منها فقط لها علاقة بطبيعة العمل الأحداث، والتخصصات السبعة المتبقية لا علاقة لها في العمل مع الأحداث، وهذا يشير إلى وجود قوى بشرية غير مؤهلة وغير متخصصة تعمل مع الأحداث.

الجدول رقم (1)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائص: الجنس، العمر، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، التخصص

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	69	%89.6
	إناث	8	%10.4
	المجموع	**77**	**% 100**
العمر	24-20	4	%5.2
	29-25	19	%24.7
	34-30	18	%23.4
	35 فما فوق	36	%46.8
	المجموع	**77**	**%100**
الحالة الزواجية	متزوج	57	%74.0
	اعزب	19	%24.7
	أرمل	1	%1.3
	المجموع	**77**	**%100**
المستوى التعليمي	بكالوريوس	32	%41.6
	دبلوم متوسط	28	%36.4
	ثانوية عامة	13	%16.9
	ماجستير	4	%5.2
	المجموع	**77**	**%100**
التخصص	خدمة اجتماعية	28	%36.4
	علوم تربوية	14	%18.2
	علم اجتماع	10	%13.0
	جرافيك، سينما تلفزيون	4	%5.2
	علوم إدارية	3	%3.9
	تربية رياضية	2	%2.6
	علم جريمة	1	%1.3
	قانون	1	%1.3
	لغة إنجليزية	1	%1.3
	ثانوية فأقل	13	%16.9
	المجموع	**77**	**%100**

2- الخصائص الوظيفية

يظهر الجدول رقم (2) أن (42.9%) لديهم خبرة في مجال العمل تتراوح بين (1- 4) سنوات، وأن (37.7%) لديهم خبرة تتراوح بين (5-9)سنوات، وهذا يشير إلى أن ثلاثة أرباع

العاملين لديهم خبرة جيدة وهذا يمكنهم من تفهم خصوصية الأحداث وإتقان التعامل معهم، ويوضح الجدول أن (14.3%) منهم أخصائي اجتماعي، وأن (68.8%) مشرف اجتماعي، في حين أن (16.9%) يتوزعون على مسميات وظيفية(باحث اجتماعي، إداري، فني، مراقب سلوك، واعظ ديني، مدير).

ويوضّح هذا الجدول أن غالبية العاملين مع الأحداث (83.1%) مسمياتهم الوظيفية أخصائي اجتماعي ومشرف اجتماعي، وهذا يشير إلى تخصص العاملين مع الأحداث في مجالات مناسبة لطبيعة عملهم مما يمنحهم الفرصة لتطبيق ما تعلموه من مهارات ودراسات في مجال عملهم.

ويبين الجدول نفسه أن (27.3%) من العاملين كانوا بلا مسمى وظيفي، وأن (27.3%) مسماهم السابق مشرف اجتماعي، وأن (15.6%) مسماهم السابق إداري، وأن (14.3) مسماهم السابق مدرس، وأن (2.6%) منهم تسميتهم السابقة باحث اجتماعي، وأن (2.6%) تسميتهم السابقة أخصائي اجتماعي، وأن (3.9%) منهم تسميتهم الوظيفية (عامل خاص، علاج طبيعي، أم بديلة).

ويبيّن هذا الجدول أنّ ثلث العاملين حالياً مع الأحداث تسميتهم السابقة(مشرف اجتماعي، أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تقديم خدمة بطريقة أفضل للأحداث الجانحين؛ بسبب وجود الخبرة السابقة للتعامل معهم.

كما يكشف الجدول أن (36.4%) من العاملين عملوا في مكان واحد، وأن (16.9%) عملوا في مكانين، وتساوت نسبة الذين عملوا في ثلاث أو أربعة أماكن حيث شكلت (14.3%) لكل منهما، وأن (18.2%) يعد هذا العمل أول مكان لهم.

ويفسر هذا الجدول أن ثلث مجتمع الدراسة عملوا في مكان واحد، وهذا يمنحهم الخبرة للعمل بشكل أفضل مع الأحداث، أما الباقون الذين عملوا في أكثر من مكان فهذا التنقل يصب في خانة تقدم العمل والتعرف بشكل جيد على الأحداث.

ويظهر الجدول أن ثلاثة أرباع العاملين شاركوا في دورات تدريبية، وهذا يمكنهم من التأهيل والعمل بشكل جيد مع الأحداث الجانحين.

وتوضح بيانات الجدول رقم (3) أوجه الاختلاف بين العمل السابق والعمل الحالي، ويكشف الجدول أن عدد الذين أفادوا من وجود اختلاف بين العمل السابق والحالي بلغ (53) من إجمالي مجتمع الدرسة البالغ (77) أي بنسبة (68.8%) من العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.

ويوضح الجدول أن أكثر أوجه الاختلاف كانت تتعلق بطبيعة الفئة التي كان يتعامل معها (الأحداث) وبنسبة (35.8%)، تليها في الدرجة الثانية طبيعة العمل السابق – إداري (13.2%)، وفي الدرجة الثالثة العمل السابق كان عملاً غير حكومي (11.3%)، وفي الدرجة الرابعة كان الاختلاف يتعلق بطبيعة العمل بنسبة (7.5%)، ويبين الجدول تساوي عدد الذين أفادوا من الاختلاف بين العمل السابق والعمل والحالي يتعلق بساعات الدوام، والدخل والحوافز والتعاون بين الموظفين والإدارة وممارسة المهنة حسب التخصص، حيث حققت هذه الاختلافات نسبة (5.7%) لكل منها على حدة.

الجدول رقم (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائص: سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي الحالي والسابق، عدد أماكن العمل قبل العمل الحالي، عدد الدورات التدريبية في الوظيفة الحالية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الخبرة	1–4	33	%42.9
	5–9	29	%37.7
	10–14	5	%6.5
	15 فاكثر	10	%13.0
	المجموع	**77**	**%100**
المسمى الوظيفي الحالي	مشرف اجتماعي	53	%68.8
	أخصائي اجتماعي	11	%14.3
	مراقب سلوك	5	%6.5
	فني	3	%3.9
	إداري	2	%2.6
	باحث اجتماعي	1	%1.3
	واعظ ديني	1	%1.3

المتغير		العدد	النسبة المئوية
	مدير	1	%1.3
	المجموع	**77**	**%100**
المسمى الوظيفي السابق	لا يوجد	21	%27.3
	مشرف اجتماعي	21	%27.3
	إداري	12	%15.6
	مدرس	11	%14.3
	حرفي، عامل	5	%6.5
	أخصائي اجتماعي	2	%2.6
	باحث اجتماعي	2	%2.6
	أم بديلة	1	%1.3
	عمل خاص	1	%1.3
	علاج طبيعي	1	%1.3
	المجموع	**77**	**%100**
عدد أماكن العمل قبل العمل الحالي	مكان واحد	28	%36.4
	مكانان	13	%16.9
	ثلاثة أماكن	11	%14.3
	أربعة أماكن فأكثر	11	%14.3
	هذا العمل هو أول عمل	14	%18.2
	المجموع	**77**	**%100**
عدد الدورات التدريبية في العمل الحالي	لا يوجد	20	%26.0
	1-2	13	%16.9
	3-4	27	%35.1
	5 فأكثر	17	%22.1
	المجموع	**77**	**%100**

الجدول رقم (3)

اختلاف العمل السابق عن العمل الحالي

المتغير		العدد	النسبة المئوية*
اختلاف العمل السابق عن العمل الحالي	طبيعة الفئة المتعامل معها	19	% 35.8
	العمل السابق اداري	7	%13.2
	عمل غير حكومي	6	%11.3
	العمل في المدارس	5	% 9.4
	طبيعة العمل	4	% 7.5
	ساعات الدوام	3	% 5.7
	الدخل والحوافز	3	% 5.7
	التعاون بين الموظفين والإدارة	3	% 5.7
	ممارسة المهنة حسب التخصص	3	% 5.7
	المجموع	**53**	**%100**

* بلغ عدد الاختلافات الكلي (53).

ثانياً: الأدوار المهنية التي يمارسها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على الأدوار المهنية، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي (2.56) وبانحراف معياري (0.38). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن أربع فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وأنّ فقرتين بدرجة موافقة متوسطة.

وبلغت أعلى درجة موافقة على الفقرة رقم (1) التي تشير إلى تقديم المشورة الفنية اللازمة عند طلبها من متلقي الخدمات. وبلغت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (6) التي تشير إلى تنظيم البرامج والدورات التدريبية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأدوار المهنية (ن= 77)

رقم	الأدوار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	أقدم المشورة الفنية اللازمة لمن يطلبها من متلقي خدماتك.	2.88	0.36	مرتفعة
2	أقدم المشورة الفنية اللازمة لمن يطلبها من زملائك في العمل.	2.86	0.39	مرتفعة
3	أساعد في إكساب العاملين بالمؤسسة الخبرات والمهارات اللازمة للقيام بدورهم المهني.	2.62	0.59	مرتفعة
4	أسجل الحالات الجديدة وتصنيفها.	2.57	0.68	مرتفعة
5	أقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل.	2.31	0.73	متوسطة
6	أنظم برامج ودورات تدريبية للارتقاء بمستوى العاملين في المؤسسة	2.10	0.72	متوسطة
	الكلي	2.56	0.38	مرتفعة

ثالثاً: المحددات التي تؤثر على الدور الذي يقوم به العاملون وتحدّ من فعاليتهم في العمل، والتواصل مع الأحداث

يتضح من بيانات الجدول (5) وجود درجة متوسطة من الموافقة على محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز رعاية وتأهيل الأحداث؛ إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي (2.26) وبانحراف معياري (0.57). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ أن أربع فقرات كانت درجة الموافقة عليها متوسطة وفقرة واحدة بدرجة موافقة مرتفعة. وبلغت أعلى درجة موافقة على الفقرة رقم (1) التي تشير إلى أن الأبحاث العلمية والدراسات من شأنها تطوير العمل. وبلغت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (5) التي تشير إلى أن التدريب الميداني الجامعي يلبي احتياجات العمل.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الحاجة لإجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس محددات الممارسة المهنية

رقم	المحددات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الأبحاث العلمية والدراسات تطور العمل	2.40	0.80	مرتفعة
2	الدورات التدريبية وورش العمل التي شاركت بها تلبي العمل	2.35	0.76	متوسطة
3	مكان العمل والأدوات المتوفره تلبي احتياجات العمل	2.23	0.78	متوسطة
4	المقررات الدراسية الجامعية تلبي احتياجات العمل	2.18	0.81	متوسطة
5	التدريب الميداني في الجامعة يلبي الإعداد للعمل	2.13	0.82	متوسطة
	الكلي	2.26	0.57	متوسطة

يلاحظ من بيانات الجدول (6) المتعلق بالمشكلات التي تواجه العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث وتحد من الممارسة المهنية، أن غالبية المشكلات تتمثل في تدني الرواتب والحوافز والعلاوات وبنسبة بلغت (13.7%)، تليها مشكلة عدم

وضوح المسميات الوظيفية والاستراتيجيات المطبقة وبنسبة (9.9%)، وفي الدرجة الثالثة اكتظاظ النزلاء بنسبة (9.2%)، تليها في الدرجة الرابعة عدم الاستقرار الوظيفي وكثرة التنقلات وقلة الراحة النفسية وبنسبة (8.4%)، وبالنسبة ذاتها بعد مكان العمل عن مكان السكن وصعوبة المواصلات، تليها مشكلة العمل بنظام المناوبة وطول ساعات العمل والمبيت بنسبة (7.6%)، ثم مشكلة قلة الدورات التدريبية والخبرات بنسبة (6.9%)، ويوضح الجدول ذاته وجود مشكلات أخرى تواجه العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث ولكن بنسب أقل.

الجدول رقم (6)

المشكلات التي تواجه العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث وتحد من الممارسة المهنية

المشكلات	العدد	النسبة المئوية
تدني الرواتب والحوافز والعلاوات	18	13.7
عدم وضوح المسمى الوظيفي والاستراتيجية	13	9.9
اكتظاظ النزلاء وضغط العمل	12	9.2
عدم الاستقرار الوظيفي وكثرة التنقلات وقلة الراحة النفسية	11	8.4
بعد مكان العمل وصعوبة المواصلات	11	8.4
العمل بنظام المناوبة وطول ساعات العمل والمبيت	10	7.6
قلة الدورات التدريبية والخبرات	9	6.9
ضعف التنظيم والتنسيق بين العاملين والمديريات	7	5.3
التعيين والعمل بخلاف التخصص	6	4.6
صعوبة التواصل مع بعض الفئات العمرية	6	4.6
عدم توفر المعلومات الكافية عن قضية الحدث	5	3.8
محدودية الصلاحيات	5	3.8
الأنظمة والقوانين غير مناسبة	4	3.1
نقص عدد الموظفين	3	2.3
ضعف البنية التحتية والمرافق	3	2.3
عدم تطوير أساليب العلاج وعدم متابعة الأهل	2	1.5
القوانين غير كافية	2	1.5
عدم تتصنيف الأحداث حسب العمر	2	1.5
عدم رغبة بعض العاملين العمل مع الأحداث	2	1.5

تشير البيانات الموضحة في الجدول (7) إلى الإجراءات المناسبة لرفع مستوى الأداء، فيتضح أن التدريب وورش العمل يمثلان أكثر هذه المقترحات وبنسبة بلغت (23.6%)، يليها تحسين الرواتب والحوافز والمكافآت وبنسبة (22.9%)، وفي الدرجة الثالثة التطوير على الصعد كافة (وسائل تعليمية، طرق علاج، رعاية لاحقة، خطط دراسية، المكتبة...) بنسبة (7.9%)، يليها في الدرجة الرابعة تعيين أخصائيين اجتماعيين ورفد الكادر الوظيفي وبنسبة (5.7%).

الجدول رقم (7)

الإجراءات المناسبة لرفع مستوى الأداء

الإجراءات	العدد	النسبة المئوية
التدريب وورش العمل	33	23.6
الرواتب الحوافز والمكافآت	32	22.9

الإجراءات	العدد	النسبة المئوية
التطوير(وسائل تعليمية، طرق علاج، رعاية لاحقة، خطط دراسية، المكتبة...)	11	7.9
تعيين أخصائيين اجتماعيين	8	5.7
بعثات دراسية	6	4.3
تعيين حسب التخصص والخبرة	6	4.3
تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	6	4.3
تطوير البنية التحتية	6	4.3
إجراء الدراسات العلمية	5	3.6
تطوير العلاقة مع القضاء (المحكمة)	5	3.6
الاهتمام بالبرامج التعليمية والترفيهية للأحداث	4	2.9
تنظيم العمل والعمل ضمن خطط	4	2.9
الرعاية اللاحقة	3	2.1
تعزيز الأمن الداخلي	3	2.1
توفير المواصلات	3	2.1
الاستقرار الوظيفي	3	2.1
تصنيف الأحداث	2	1.4

الفروق في محددات الممارسة المهنية للعاملين في المراكز حسب بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية

يلاحظ من نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (8) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، تعزى إلى اختلاف المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).

ويشير هذا إلى اتفاق المبحوثين – إلى حد كبير– في اتجاهاتهم نحو المحددات التي تواجههم في الممارسة المهنية في العمل حسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في محددات الممارسة المهنية للعاملين في المراكز حسب بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	2.29	0.57	1.866	1 75 76	0.176
	إناث	2.00	0.20			
العمر	24–20	1.90	0.84	1.906	3 73 76	0.136
	29–25	2.13	0.51			
	34–30	2.18	0.53			
	35+	2.41	0.57			
الحالة الزواجية	أعزب	2.16	0.51	0.800	1 75 76	0.374
	متزوج	2.29	0.59			

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	دبلوم	2.36	0.51	0.959	3 73 76	0.417
	بكالوريوس	2.17	0.61			
	ماجستير	2.55	0.34			
	ثانوية	2.18	0.65			
سنوات الخبرة	4-1	2.25	0.58	0.938	3 73 76	0.427
	9-5	2.21	0.60			
	14-10	2.08	0.63			
	+15	2.52	0.43			

خلاصة الدراسة وتوصياتها

الخدمة الاجتماعية في مفهومها المعاصر مهنة متخصصة لها قوانينها الفنية ونظرياتها العلمية وأساليبها ومنهجيتها المدروسة المنطلقة من حاجات المجتمع المحلي، فهي تقدم خدمات في ميادين العمل الطبي، المدرسي، الدفاع الاجتماعي، المسنين، رعاية الأسرة والطفل، الميدان العمالي، وضحايا الحروب[24].

وتعد الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي من أهم مجالات الممارسة في الخدمة الاجتماعية، وتتم في مؤسسات الدفاع الاجتماعي سواء كانت تلك المؤسسات إصلاحية أو مؤسسات عقابية، وينهض الأخصائيون الاجتماعيون بالكثير من المسؤوليات نحوها، لتحقيق أهداف وقائية، وعلاجية وتنموية من خلال حماية المجتمع ضد ظاهرة الإجرام والانحراف التي ترتكب من قبل الأحداث، والتعرّف إلى خصائص الأحداث المجرمين، والمنحرفين.

وبعد تحليل البيانات المتعلقة الدراسة وعرضها، توصلت إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أن المستوى التعليمي بكالوريوس احتل الترتيب الأول، يليه مستوى الدبلوم المتوسط ثم الثانوية العامة. واحتل تخصص الخدمة الاجتماعية الترتيب الأول، يليه تخصص العلوم التربوية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (فهمي، 1980) من حيث المؤهلات الدراسية للعاملين الاجتماعيين، ومن حيث مهامهم الوظيفية، ولكنها تختلف من حيث نسبة العاملين، إذ تشير هذه الدراسة إلى أنّ تفوق نسبة الذكور على الإناث، في حين تشير دراسة فهمي إلى تفوق نسبة الإناث على الذكور من بين العاملين الاجتماعيين. وتتفق مع نتائج دراسة ابراموفيتز (Abramovitz, 1998)، من حيث المحددات الاجتماعية التي تؤثر في دور الأخصائي الاجتماعي، وتحدّ من فاعليته والمتمثلة في عدم القدرة على التوظيف الفعال للنماذج، والنظريات الأكاديمية التي يتعرض لها الأخصائي الاجتماعي أثناء دراسته الجامعية، ومحاولة تطبيقها في مجال ممارسته المهنية يعد أهم المحددات التي تعرقل سير عمل الأخصائيين في العمل مع الأحداث، فالدراسة الحالية كشفت أن العاملين في مراكز تربية ورعاية الأحداث أشاروا إلى أن المقررات الدراسية الجامعية والتدريب الميداني في الجامعة يلبيان الإعداد للعمل بدرجة متوسطة.

وتتفق الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الودود 2000) من حيث المحددات الاجتماعية لفاعلية الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في بعض المؤسسات الاجتماعية، من حيث تعددً المسميات الوظيفية للأخصائيين الاجتماعيين، التي بلغت (14) مُسمّىً وظيفياً أبرزها مسمى أخصائي اجتماعي، وأن هناك دخلاء على مهنة الأخصائي الاجتماعي، وغير مؤهلين للعمل التنموي في تلك المؤسسات مثل: خريجي كليات العلوم، والتربية، والتجارة، والتربية الرياضية، وأن معظم الأخصائيين الاجتماعيين ينتمون إلى المستوى الاقتصادي المنخفض، والمحدود، ويحرصون على أداء أدوارهم المهنية رغم ما يواجهونه من تحديات، وصعوبات عديدة، تعوقهم عن أداء أعمالهم، وتختلف مع دراسة عبد الودود من حيث حرص مشاركة العاملين مع الأحداث في الأردن في دورات تدريبية ولكن دراسة عبد الودود أشارت إلى عدم حرص الأخصائيين الاجتماعيين على المشاركة في المؤتمرات، والندوات العلمية، والدورات التدريبية، وورش العمل المتعلقة بعملهم مما يؤثر على عدم فاعلية دورهم التنموي في العمل.

وتتفق الدراسة مع نتائج دراسة (درويش، 2007) من حيث معوقات الممارسة المهنية للعاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمدارس في محافظة العاصمة، التي أشارت إلى تدني نسبة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية فهم يمثلون

(17.2%) من العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومن حيث المسمى الوظيفي أخصائي اجتماعي فتبلغ نسبتهم (22.2%) من إجمالي العاملين في مؤسات الرعاية الاجتماعية، وتتفق من حيث عدم وجود مسمى وظيفي متفق عليه للعمل الاجتماعي، ممّا يجعل المهام الوظيفية لهم غير واضحة بشكل دقيق. والدراسة الحالية تشير إلى عدم وضوح المسمى الوظيفي وأن ثلث العاملين فقط متخصصون في الخدمة الاجتماعية.

أمّا فيما يتعلق بالتعريفات الخاصة في الممارسة المهنية التي وردت في الإطار النظري، والتي تعتبر هذه المهارات عنصراً تطبيقياً يجمع العلوم والقيم معاً، ثم يحولهما إلى أحداث وأنشطة معينة كنوع من الاستجابة إلى احتياج معين أو رغبة خاصة، فتتفق الدراسة مع هذه المهارات المهنية في الخدمة الاجتماعية كونها تتضمن الاختيار المناسب للأساليب الفنية للتعامل مع موقف معين أو مشكلة معينة، والقدرة على استخدام هذه الأساليب وتنفيذها بفعالية، وأن اختيار الأساليب الفنية الملائمة يستند على أساس الاستخدام الواعي للمعرفة، وتنفيذ هذه المعرفة في إطار نسق القيم السائد سواء الخاص بالقيم المهنية أو القيم المرتبطة بنسق المستفيد من الخدمة، ويتضح هذا الاتفاق مع تعريفات الممارسة المهنية من خلال نتائج هذه الدراسة التي كشفت أن الأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين والعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث في الأردن، يقومون بتقديم المشورة الفنية اللازمة لمن يطلبها من متلقي الخدمة أو الزملاء في العمل، والمساعدة في إكساب العاملين بالمؤسسة بالخبرات والمهارات اللازمة للقيام بدورهم المهني، وتسجيلات الحالات الجديدة وتصنيفها، والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل وتنظم برامج ودورات تدريبية للارتقاء بمستوى العاملين في المؤسسة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، وفي إطار حدودها، يقترح الباحث توصيات عديدة تساعد على تذليل المحددات التي تواجه العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، وتمكنهم من ممارستهم المهنية في العمل بدون صعوبات، وتتمثل هذه التوصيات بما يأتي:

1. توضيح المسمى الوظيفي للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث بما يتناسب مع مؤهلاتهم، وخبراتهم الوظيفية.
2. تقديم حوافز مادية ومعنوية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث.
3. فتح المزيد من مراكز تربية وتأهيل الأحداث للتغلب على مشكلة اكتظاظ النزلاء وارتفاع نسبة الاشغال فيها.
4. التركيز على الاستقرار الوظيفي، والحد من المناقلات بين الموظفين العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث.
5. الاهتمام برفع المستوى التعليمي لدى العاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، للذين مستواهم التعليمي أدنى من درجة البكالوريوس، ورفع المستوى التعليمي لحملة البكالوريوس للحصول على الماجستير والدكتوراه.
6. إعادة النظر في الخطط الدراسية والمقررات الجامعية في الجامعات الأردنية التي تدرس تخصص الخدمة الاجتماعية أو علم الاجتماع؛ لكي تأخذ في عين الاعتبار زيادة فترة التدريب الميداني بمراكز تربية وتأهيل الأحداث خلال فترة الدراسة، وتعزيز الخطط الدراسية في موضوعات متخصصة بالممارسة المهنية للعمل مع الأحداث.
7. عقد دورات تدريبية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث لتدريبهم في مجالات تعديل السلوك والممارسة المهنية ومهارات العمل مع الأفراد والجماعات؛ لما له من تأثير إيجابي في زيادة مهاراتهم العملية ورفع مستوى دافعيتهم نحو العمل مع الأحداث.

الهوامش

(1) أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، ص 4.
(2) Ashman, Understanding Generalist, practice, P 231.
(3) Vickery, Social Work Practice, p55.
(4) عبد اللطيف، انحراف الصغار مسؤولية من؟!، ص29.
(5) مديرية الأمن العام، ص23.
(6) وزارة التنمية الاجتماعية، 2008، ص14.
(7) بدوي، معجم مصطلحات الرعاية، والتنمية الاجتماعية، ص251.
(8) Compton, Social Work Process ,p.339.
(9) أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة (حَدَثَ)، ص123.
(10) ابن منظور (1968)، لسان العرب، المحيط.
(11) وزارة التنمية الاجتماعية (2002)، قانون الأحداث الأردني رقم (24) لسنة 1968 وتعديلاته لسنة 2002، ص2.

(12) Social Work Practice, p 233. Johnson,

(13) Sheafor, Techniques And Guideline For Social Work practice, P36.

(14) سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، ص214.

(15) Hoffman, Social Work Practice, P25.

(16) البسيوني، الخبرات التقدمية للبرنامج وتنمية المهارات القيادية لأعضاء الأسر الطلابية: دراسة مطبقة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة، ص159.

(17) paschall , Relationships among Family characteristics and violent behavior by black and white male adolescence, p177-197.

(18) Laura, Youth Risk Behavior Surveillance. p58.

(19) الدوري، جناح الأحداث المشكلة والسبب، ص25.

(20) Abramovitz, Social Work and Social Reform, pp512-526.

(21) فهمي، الأوضاع المهنية للعاملين الاجتماعيين وسياسة إعدادهم في العراق، ص91-109.

(22) عبد الودود، المحددات الاجتماعية لفاعلية الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في بعض المؤسسات الاجتماعية بمدينة المنيا، ص351.

(23) درويش، معوقات الممارسة المهنية للعاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمدارس في محافظة العاصمة، ص825.

(24) الخزاعي، التشريعات الاجتماعية وحقوق الإنسان، ص19.

المصادر والمراجع

ابن منظور، 1968، لسان العرب – المحيط ، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت، مادة (حَدَثَ).

أبو المعاطي، ماهر، 1998، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، ط (2)، مكتبة الصفوة، الفيوم، القاهرة، ص4.

بدوي، أحمد زكي، 1987، معجم مصطلحات الرعاية، والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص251.

البسيوني، أحمد، 2000، الخبرات التقدمية للبرنامج وتنمية المهارات القيادية لأعضاء الأسر الطلابية دراسة مطبقة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر لكلية الخدمة الاجتماعية "الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2– 3 نيسان 2000، جمهورية مصر العربية، ص159.

الخزاعي، حسين، 2009، التشريعات الاجتماعية وحقوق الإنسان، منشورات دار يافا العلمية، الأردن، عمان، ص19.

درويش، خليل، 2007. معوقات الممارسة المهنية للعاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمدارس في محافظة العاصمة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، والاجتماعية، المجلد(36) كانون أول 2009، ص825.

الدوري، عدنان، 1985، جناح الأحداث المشكلة والسبب، ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص25.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، 1995، مختار الصحاح مادة (حدث)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ص123.

سليمان، حسين، وآخرون، 2005، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ص212– 214.

عبد اللطيف، رشاد، 2007، انحراف الصغار مسؤولية من ؟!، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص29.

عبد الودود، رجاء محمد، 2000، المحددات الاجتماعية لفاعلية الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في بعض المؤسسات الاجتماعية بمدينة المنيا، المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر لكلية الخدمة الاجتماعية"الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية"، جامعة حلوان، 2– 3 نيسان 2000، جمهورية مصر العربية، ص351.

فهمي، علي، 1980، الأوضاع المهنية للعاملين الاجتماعيين وسياسة إعدادهم في العراق، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد(17) عدد (1) 1980، ص91-109.

مديرية الأمن العام، 2010، التقرير الإحصائي الجنائي، إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية، 2002، قانون الأحداث الأردني رقم (24) لسنة 1968 وتعديلاته لسنة 2002، نشرة تعريفية خاصة حول قانون الأحداث، ص2.

وزارة التنمية الاجتماعية، 2008، التقرير السنوي، إحصاءات الأحداث، الأردن، عمان، ص14.

Abramovitz, Mini. 1998. Social Work and Social Reform: An Arena of Struggle, *Social Work*, 43 (6):512-526.

Ashman, Krist. 1993. *Understanding Generalist*, practice, Chicago, Nelson- Hall Publisher, 231.

Compton, B. and Galaway, Burt. 1976. Social Work Process, Illinios, Dorsey Press, 4th Ed, 339.

Hoffman, K. 1994. *Social Work Practice*, N.Y., Allen and Bacon Company, 25.

Johnson, C. 1992. *Social Work Practice*, A Generalist Approach, 4thed, Boston, Allyn and Bacon, 233.

youth and Adolescence, 25(2): 177 - 197.

Sheafor, B. 2000. *Techniques And Guideline For Social Work practice*, Boston, 5th Ed, Allyn And Bacon**.**

Vickery, Anne. 1971. *Social Work Practice* N.Y.: The national Institute of Social Services, 55.

Laura, Kann. 1998. *Youth Risk Behavior Surveillance*. Washington, DC, NASW press.

Paschall, M. J., Ennet, S.T. and Flewelling, R. 1995. Relationships among Family characteristics and violent behavior by black and white male *adolescence journal of*

Determinants of the Professional Practice for Workers in Education Centers, and Rehabilitation of Juveniles

Hussein Omar Al-Khozahe*

ABSTRACT

This study aims at identifying the determinates of professional practice for workers in education centers and rehabilitation of Juveniles.

The researcher used a comprehensive social survey method which included all (77) professionals working in education centers and rehabilitation controlled by the ministry of social development. To achieve the objectives of the study, the researcher designed a special questionnaire including (26) items, distributed to four parts. The Study reached the following results:

-The bachelor level ranks first, followed by diploma and secondary education, respectively.

-The Social services major ranks first followed by educational sciences major ranks first followed by educational sciences major. The job title "social supervised" ranks first. Nearly, quarter of Workers didn't get training courses. Third of Workers wok one place, where as the rest works in more than one place.

- Delivering the Needed Consultation To Who Asks For Work Mater, Helping Acquiring workers with needed experiences for their work.

- Low salaries, incentives and bonuses, UN clarity of job title, crowdness, job instability more work changes...etc.

Keywords: Determinants, Professional Practice, Juveniles.

* Department of Social Work, College of Princess Rahma, Al-Balq'a Applied University, Jordan. Received on 1/3/2012 and Accepted for Publication on 21/6/2012.